

جانب وزارة الأشغال العامة والنقل- المديرية العامة للنقل البري والبحري- رئاسة مرفأ

الموضوع: كتاب ضمان لصالحكم رقم
بناءً للأمر: شركة

بخصوص: ضمانات لتسديد ما قد يتوجب من رسوم وموجبات مالية للخرينة نتيجة ممارسة أعمال استلام ونقل ومعالجة النفايات والرواسب الناتجة عن السفن ضمن رئاسة مرفأ

بعد التحية،

إن ش.م.ل، مركزه الرئيسي، الممثل بالسادة..... الموقعين عنه أدناه وذلك بصفتهم مفوضين بالتوقيع عن المصرف ، وبناءً للأمر شركة ، يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض أو للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد أو شرط أي مبلغ تطالبونه به حتى حدود /١٠,٠٠٠,٠٠٠/ل فقط عشرة ملايين ليرة لبنانية لا غير، وذلك عند أول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان أسباب هذه المطالبة.

وهذا المبلغ نضعه تحت تصرفكم بمثابة ضمانات لدفع جميع الرسوم والموجبات والالتزامات وخلافها التي تبقى مستحقة لإدارتكم في ذمة المكفولة وذلك وفاقاً للقوانين والأنظمة المرفئية النافذة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط أو عقد بينكم وبين الأمر شركة ، وبأنه لا يحق لمصرفنا في أي حال من الأحوال ولا في أي وقت كان أن يتذرع بأي سبب مهما كان نوعه أو شأنه أو أن يدلي بأية دفوع من أجل الامتناع أو تأجيل تادية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالاستناد إلى كتاب الضمان هذا. كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة أو في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم أو عن أي مسؤول لديكم، أو حتى أن يقبل أي اعتراض قد يصدر عن شركة ، أو عن غيره (أو غيرهم أو غيرها) بشأن دفع المبلغ إليكم بناءً لطبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً إلى أن تعيدوه إلينا أو إلى أن تبلغونا خطياً إعفاءنا منه.

إن كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد إلى كتاب الضمان هذا بناءً لطلبكم، تخفض المبلغ الأقصى المحدد فيه بذات المقدار.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان، وتنفيذاً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل إقامة في مركز مؤسستنا في

المكان والتاريخ: في
الصفة:
الاسم:

(التوقيع - خاتم المصرف)